

اللامركزية وإشكالية تفعيل سياسات التنمية في الجزائر Decentralization and the problematic of activating development policies in Algeria

سليمان اعراج

جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، slimane-85@hotmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/18

تاريخ قبول النشر: 2022/06/14

تاريخ الإستلام: 2022/05/10

ملخص:

إن الجماعات المحلية الواعية كل الوعي بشروط التنافس المدمج في مسارات التراكم، تشكل ضمانا للاستقرار الاقتصادي وديناميكية التنمية المثمرة على المدى الطويل، وذلك إقرارا بأن اللامركزية هي الطريق الأفضل لتفعيل السياسات العامة وتوظيف الموارد وضمان استدامة عملية التنمية، وهي الجديرة بتوفير المناخ الإبداعي للهيئات المحلية واستحداث أنماط مؤسساتية جديدة تتلاءم ومتطلبات العولمة.

الكلمات مفتاحية: الجماعات المحلية؛ السياسات العامة؛ التنمية؛ الديمقراطية التشاركية.

Abstract:

Local authorities, fully aware of the conditions of competition inscribed in the paths of accumulation, constitute a guarantee of economic stability and dynamics of fruitful development in the long term, in the recognition that decentralization is the best means of activating public policies, to employ resources and ensure the sustainability of the development process, and it is worthy of offering a creative climate to local authorities and creating models. A new institutional adaptation to the demands of globalization

Keywords: local authorities; public policy; participatory democracy.

1. مقدمة:

أفضى تزايد أعباء الدولة والتزاماتها تجاه أفراد المجتمع، إلى جعل اللامركزية الخيار الواعد والقلب المناسب لتسيير وتنظيم شؤون المجتمع في جميع المجالات، والتي ترتبط أساسا بحقوق وحريات المواطنين في إطار ديمقراطي، فمسارات اللامركزية تلعب دور الداعم الاقتصادي في تكريس تناوب المسارات الديمقراطية وتفعيل المشاركة، وبالتالي فإن الاتجاه نحو إضفاء النجاعة على اللامركزية يتطلب إصلاحا سياسيا في اتجاه الديمقراطية، كون أن اللامركزية تقوم من حيث الأصل على محورية الحرية والحرية مسألة سياسية بامتياز، كما أن الجماعات المحلية مراهن عليها في المرحلة الحالية في التنمية، والتنمية مسألة سياسية عامة¹.

لذلك فإن الجماعات المحلية الواعية كل الوعي بشروط التنافس المدمج في مسارات التراكم، تشكل ضمانا للاستقرار الاقتصادي وديناميكية التنمية المثمرة على المدى الطويل، وذلك إقرارا بأن اللامركزية هي الطريق الأفضل لتفعيل السياسات العامة وتوظيف الموارد وضمان استدامة عملية التنمية، وهي الجديرة بتوفير المناخ الإبداعي للهيئات المحلية واستحداث أنماط مؤسساتية جديدة تتلاءم ومتطلبات العولمة.

لقد عرف تنظيم الجماعات المحلية في الجزائر دفعا مميّزا، قاده التوجه الإصلاحية للنظام عقب حراك اجتماعي تمخض عنه دستور جديد، اعتبر محورا أساسيا في مسيرة التغيير والتحول الديمقراطي بالجزائر، وفي هذا الإطار تبرز أهمية الحديث عن مدى تماشي تلك التغييرات والإصلاحات منذ دستور 1989 في الجزائر والقوانين التي استندت عليه خاصة في الشق المتعلق منها بنظام اللامركزية ومجارات مقتضيات التنمية.

من أجل ذلك واستنادا للدور الذي تلعبه اللامركزية كداعم لعملية التحول الديمقراطي ومساهم في خدمة التنمية، وواقع ذلك الدور في الجزائر تحاول هذه الدراسة معالجة الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير اللامركزية على خيارات النظام في الجزائر وتوجهاته التنموية؟ وأي أفق لمساهماتها في ظل تزايد الاقرار بدورها في تفعيل المشروع التنموي للمجتمع؟

2 - اللامركزية ومتطلبات تفعيل التنمية:

تعد الجماعات المحلية القناة أو الجسر الأول الذي من خلاله تقدم الدولة خدماتها للمواطن وتمثل الإطار أو المجال الأول الذي من خلاله يعبر المواطن عن مواظنته، وتحقق عبرها الاستجابة لانشغالاته.

كما أن المتتبع لواقع المجتمعات المحلية يجدها تعاني عامة من تدني قدراتها المؤسسية التي تتكفل بمواجهة المشكلات الاجتماعية وحشد الموارد، وتقوم بتنسيق الجهود وتأمين المشاركة الشعبية، لذلك نجد أن نجاح الجهد التنموي خاصة في شقه المحلي والإصلاحي الذي يظهر في شكل سياسات عامة تعبر عن الإرادة السياسية للنظام، يتوقف بدرجة كبيرة على كفاءة وفعالية الجهاز السياسي والمؤسسي في الدولة، ومدى قدرته على تحقيق التوافق في المجتمع بشكل يجعل كل فواعل المجتمع متقبلة للتغيير، بما يسهم في القضاء على حالة عدم التوازن في الأدوار بين مؤسسات الدولة والذي ينتج عنه اختلال في برامج وسياسات التنمية.

فعتبر الجماعات المحلية إطارا مؤسسيا يجسد التوجه اللامركزي للنظام الجزائري، وهي بمثابة هيئة محلية منتخبة أسندت لها مهمة إدارة وتسيير المرافق المحلية لتفعيل عملية التنمية على المستوى المحلي، وبالنسبة للفقهاء الجزائريين فإن نظرتهم تكاد تتطابق مع التعريف الذي قدمه الأستاذ: "سمارة الزغي" للجماعات المحلية على أنها: "أسلوب للإدارة بمقتضاها يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي تتمتع بشخصية اعتبارية وتمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية"².

كما أن الحديث عن الديمقراطية المحلية هو جزء من فكر قائم على بناء نموذج ديمقراطي تنموي، يبدأ من الأسفل إلى الأعلى، على اعتبار أن المستوى المحلي يعد اللبنة الأولى والمخطة القاعدية الأساسية التي يلجأ إليها الفرد طالبا لمواجهة واشباع حاجياته اليومية، فأصبح إذن من المهم جدا تعزيز الديمقراطية المحلية وتفعيل دور المؤسسات المحلية لتصبح أكثر استجابة وقدرة على تحديد أولويات التنمية.

كما أن المجهود الذي يتطلب المحافظة على استقرار الدولة والمجتمع، لا يسمح بوجود فاعل واحد أو عنصر مسيطر يجسد رؤية أحادية في رسم توجهات المشروع التنموي، بل إن التوجه الديمقراطي يستوجب مشاركة كل كيانات المجتمع وتفاعل كل مستوياته معها، لأن التفاف أفراد المجتمع المحلي حول طريقة جماعية للتصرف بمقتضاها في الشؤون المحلية أمر من شأنه الإسهام في تنظيم وتأطير مشاركتهم في صنع السياسة العامة، كما يساعد في التخلص من الاعتبارية والعفوية في المشاركة وبلورتها في قالب منظم يسهم بإيجابية في تحقيق التنمية.

وتعتبر السياسة العامة عما تود الحكومة القيام به، أو هي تعبير عن رغبة الحكومة في التعامل مع مطالب المجتمع المطروحة أمامها، آخذة بعين الاعتبار مبدأ المصلحة العامة، كما تعد عملية صنع السياسة العامة ورصد أثارها مجالا مهما تمتحن فيه علاقة الحكومة بالمواطنين وتختبر فيه مبادئ سيادة الحكم الصالح ومستويات الديمقراطية، وفي ذلك يمكن اعتبار تبني الجزائر لنظام اللامركزية تعبيرا عن سياسة تحديثية تنطلق من الإمكانيات المتاحة والموارد المختلفة، وتوجيهها نحو خدمة الأهداف العامة للتنمية.

ولكون أن تحقيق التنمية المحلية يستلزم القيام بتنمية اقتصادية واجتماعية مترافقة مع نشاط سياسي، فإن النقاش حول قوة الدولة أصبح يدور ويتعلق بمستويات التنمية المحلية التي تحققها ومدى نجاعة السياسة العامة المسطرة لتجسيدها³، فتكتسي عملية التنمية المحلية أهمية خاصة لما تخلقه من حراك تنموي يسهم في تعزيز الإرادة السياسية للدولة في مختلف الأصعدة ما يشكل دافعا للنهوض بواقع المجتمع المحلي، كما أن الالتزام السياسي الذي تسانده الموارد المالية والسياسات الواضحة أصبح ضروريا لنجاح عملية التنمية المحلية ومنه لتفعيل التنمية الشاملة.

وتبرز أهمية دور الجماعات المحلية وضرورة إشراكها في بلورة نموذج تنموي للدولة وتبني سياسات عامة ناجعة، من باب ارتكازه على مدخل مهم من مداخل التنمية، وهو مدخل التنمية بالمشاركة والتي تندرج ضمن توجه دولي متزايد الأهمية تتضافر فيه مفاهيم الشأن العام ومزايا الحوار الاجتماعي وأهمية الثقافة التنموية، كما يساعد ذلك في الوقوف على مدى توفر عنصر التمكين للجماعات المحلية وفي الجزائر خصوصا، والذي يعني تمكين المجتمع المحلي

من المشاركة في التنمية ومواجهة المشاكل المجتمعية والارتقاء في عمليات التنمية والمشاركة من مواقع محلية تمثلها أساسا المؤسسات والقيادة المحلية، كما يشكل التمكين مفصلا أساسيا في مختلف العمليات التنموية القائمة على المشاركة كوسيلة أساسية وهدف حيوي، تقوم على تنظيم مبادرات المجتمع المحلي وحشد قواه الذاتية وتمكين مؤسساته باعتبار أن الدولة تبني من القاعدة إلى القمة وليس العكس.

ويعتبر مفهوم المشاركة مفهوما مرتبطا بالمجتمع الديمقراطي المفتوح، وهو يمثل عامل تقرير في جوهر الفعل الاجتماعي، بمكوناته وأهدافه وعاملا لتنشيط الجماعات المحلية ومسيرتها كونها ركيزة أساسية بالنسبة للتنمية وآثارها وحصيلتها، وباعتبار أن الجماعات المحلية تمثل جهاز تكييف تطلعات المجتمع المحلي مع برنامج الدولة التنموي والسياسة العامة لها فان تفعيل دورها في صنع السياسة العامة يعد مدخلا مهما من مداخل الإصلاح.

3. واقع اللامركزية في الجزائر وأفاق تنمية المجتمع: أية علاقة؟

إن المشاركة التي يتاح من خلالها الحضور الفعلي للجماعات المحلية في بلورة السياسة العامة وضبط اطار المشروع التنموي، هي الآلية الفعالة التي ينتج عنها قيام عملية تواصلية تفاعلية بين الفواعل المحلية والمركزية غرضها إدماج أصحاب الشأن في صلب صنع القرار وتسهيل التزاماتهم بالتنمية، وتوسيع أطر التحالفات الاجتماعية لعدالة توزيع عوائد التنمية، فيرى "أندرسون نيلس" أنه لا يمكن الحديث عن التخطيط الديمقراطي للتنمية في الوقت الذي يكون فيه أفراد المجتمع في موقف سلبي من المشاركة في عملية التنمية، سواء بالنقد أو بالحديث عن الآراء الإيجابية⁴. كما أن دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة يعني أو يقصد به كل ما يصدر عنها في المجال التنموي ويظهر إرادتها في إتيان اختصاصاتها التنموية وذلك في ظل النصوص المنظمة لها وما ترسمه وتحدهه القوانين المعمول بها وكذا مراعاة التوجه الاقتصادي والاجتماعي للدولة، هذا إضافة إلى ما لها من قدرة في بلورة وتنظيم مشاركة المجتمع المحلي في ظل ما تمنحه الدولة من هامش لتحديد المطالب والاحتياجات محليا في إطار صنع السياسة العامة. ويمكن إجمال محاور الدور الذي يمكن للجماعات المحلية أن تؤديه في التأثير على توجهات السياسة العامة للدولة وبلورة المشروع التنموي للمجتمع في :

- المشاركة المباشرة: باعتبارها وعاء حقيقي لتجميع مطالب واحتياجات السكان وهي الأقدر على التعريف بمشاكل المجتمع المحلي.
 - المبادرة والمبادرة المحلية في عملية التنمية والتكفل بمشاكل المجتمع المحلي .
 - الاستشارة وتقديم المعلومات بالدقة المطلوبة حيث يمكن أن تتحول الإحصاءات من مجرد معلومات بسيطة إلى معطيات دقيقة تبني عليها بدائل السياسة العامة.
 - التنسيق وتحقيق التكامل بين ما هو محلي ووطني هذا زيادة على كونها تتمفصل بين السلطة والمواطن .
- هذا وتبرز أهم المبررات التي تؤكد على علاقة التمازج بين الأجهزة السياسية في النظام والجماعات المحلية في إطار صنع السياسة العامة في كون أن:

- تحليل وتنفيذ السياسات العامة يكون أكثر فاعلية وقدرة في المستويات المحلية وذلك لاعتبار أن اللامركزية تقوي السياسات العامة وتجعلها أكثر نجاعة وفعالية⁵.
- قدرة الجماعات المحلية على ضمان تحقيق الاتصال الأفقي والعمودي على عكس السلطة المركزية التي تضمن الاتصال العمودي فقط .
- أجهزة التنفيذ لا بد أن تشارك الفاعلين الأساسيين في صنع السياسة العامة حول التصور والدوافع التي تستدعي الأخذ بسياسات معينة وأهم الأهداف المتوخاة منها لأن ذلك خليف بضمان التنفيذ الجيد والفعال لهذه السياسات، وذلك زيادة على تحقيق الفهم المسبق من طرف المستويات المحلية لأهداف السياسة العامة⁶.
- أن مشاركة الهيئات المحلية في صياغة مقترحات السياسة العامة هو من دواعي زيادة ارتباطها بأهداف هذه السياسات، وهو الأمر الذي يقتضي منا التفريق بين نتائج صنع السياسة العامة هل كانت فيها الجماعات المحلية بمثابة المشارك المسؤول أو مجرد تابع مسلوب الإرادة، ليتأكد القول بأن مشاركة الجماعات المحلية للسلطة المركزية في صنع السياسة العامة يضمن الفهم المسبق من المستويات المحلية لأهداف السياسات ويحقق التنسيق بين ما هو محلي ووطني في ظل استراتيجية تنموية ويضمن التنفيذ الجيد لها على أرض الواقع وبالتالي زيادة فرص نجاح السياسات العامة التنموية للدولة.
- لذلك نجد أن الجماعات المحلية وفي الجزائر خصوصا تؤثر من خلال سماتها والمميزات التي تطبعها على فعالية السياسات العامة ومساها التنموي، وأن الكفاءة وحجم القدرة التي تتمتع بها لها دور بارز ومهم، في التأثير على عملية صنع السياسة العامة الهادفة إلى تحقيق وتعزيز التنمية المحلية بالدرجة الأولى ومنه إلى تنمية شاملة للدولة كاستراتيجية وهدف عام.
- إن أهمية إشراك الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة تبرز من خلال أن ذلك يسهم في جعل سياسات الدولة للتنمية قريبة من الإقناع الجماهيري ومواكبة المطالب الأساسية لها، ما يساعد على خلق دعم وتأييد للسياسات الحكومية التي من شأنها تحقيق نوع من الاستقرار داخل النظام السياسي، هذا إلى جانب زيادة تعزيز القدرات الذاتية للهيئات المحلية .
- وفي ظل الرهانات والتحديات التي تواجه الدولة وسياساتها التنموية، أصبح من الضروري العمل على تحويل الجماعات المحلية من مجرد هياكل مرافقة للدولة في تطبيق برامج التنمية، إلى دوائر لصنع القرار وللمبادرة بمشاريع محلية وجوارية، معتمدة في ذلك على لامركزية قوية من جهة وإشراك المواطنين في برامج النشاط العمومي المحلي من جهة أخرى .
- هذا ويختلف موقع الجماعات المحلية في ظل النظام الجزائري عن قرينتها في النظام الفرنسي على الرغم من أن المشرع الجزائري استأنس كثيرا بالتشريع الفرنسي في وضع القانون الذي يحكم سير وتنظيم الجماعات المحلية في الجزائر، فالجماعات المحلية في فرنسا تمثل أحد أهم الفواعل الأساسية في صنع السياسة العامة إلى جانب رئيس

الجمهورية والحكومة⁷، ولها تأثير بالغ الأهمية في توجيه السياسة العامة وتصحيح مساراتها، فيما تظل الجماعات المحلية في الجزائر محدودة التأثير، وإمكاناتها في أخذ القرارات التنموية ومعالجة مشاكل المجتمع لا تتماشى ومقتضيات التحول والتغيير إذا ما أشرنا إلى القدرات التمويلية للبلديات، في مقابل التطور المستمر الذي تشهده مطالب المجتمع، فتخضع الجماعات المحلية إلى تأثير النظام السياسي بالدرجة الأولى وتتسع أهميتها وتضيق وفقا لرؤية النظام وما يمنحه لها من هامش للممارسة والمبادرة التنموية، كما تسهم مؤشرات السياسة العامة والرأي العام في التأثير على أداء الجماعات المحلية.

ورغم ما منحه ودستور الجزائر لسنة 1989 وقانون الجماعات المحلية سواء 1990 أو 2012 من صلاحيات، إلا أن أبرز تجليات نظام التعددية على الجماعات المحلية في الجزائر كان تزايد حالات الانسداد في المجالس المنتخبة، فبدل أن يكون ذلك الاختلاف والتنوع في تشكيلة وتركيبية المجلس المنتخب عاملا إيجابيا ومحفزا تحول إلى عامل سلبي اثر على التسيير العادي لهذه المجالس وعلى مصالح المواطنين، هذا زيادة على انتشار منطق الزبائنية والعشائرية التي غلبت فيها المصلحة الخاصة على حساب مصلحة الدولة والمواطنين⁸.

كما أن غياب صور المبادرات المحلية في عملية التنمية يعد من بين أهم المؤشرات الدالة على ضعف ومحدودية الدور الذي تقوم به الجماعات المحلية في الجزائر، وهو أمر مرده إلى عدة اعتبارات أبرزها حالة العجز الذي تعاني منه اغلب البلديات في الجزائر وعدم قدرتها على استكمال برامجها التنموية، ما عدا تلك البلديات الغنية التي تشكل الجباية المحلية أهم مصدر لها في التمويل، أما باقي البلديات فتبقى تنتظر التمويل أن يأتي من السلطة المركزية ليستهلك على المستوى المحلي، هذا وان صور الفساد التي تميز عمل الجماعات المحلية خاصة في إبرام الصفقات العمومية حالت دون أي مجهود لبروز مبادرات محلية لبعث التنمية ومعالجة مشاكل المجتمع .

كما ساهمت الاستقلالية التي تقيدها الوصاية من جهة وضعف الامكانيات والموارد من جهة اخرى في ترهل اداء الهيئات المحلية خصوصا في المجال التنموي، وتظهر في ذلك اكثر الممارسات من طرف السلطة المركزية على الجماعات المحلية في إطار الرقابة على الأعمال، وعلى الأشخاص والهيئات في تحديد دورها أيضا، زيادة على أن مداوالت المجلس الشعبي البلدي لا تعتبر سارية المفعول إلا بعد مصادقة الوالي عليها و ذلك في أجل أقصاه 21 يوم، وأن ميزانية البلدية تستدعي الموافقة القبلية للوالي باعتباره الأمر بالصرف على مستوى الولاية، ورغم أن اختصاص الجماعات المحلية في الجزائر يطال كل ما يهم الشؤون المحلية إلا ما أخرج بنص، أين كرس ذلك بشكل واضح في قانون الولاية 12-07 حيث نصت المادة 51 على أن: « يتداول المجلس الشعبي الولائي في الشؤون التي تدخل في مجال اختصاصه »⁹، وذلك نفس ما ورد في قانون البلدية الذي جاءت صياغة المادة 52 منه في هذا الشأن تنص على أنه: « يعالج المجلس الشعبي البلدي الشؤون التي تدخل في مجال اختصاصه عن طريق المداوالت »¹⁰، لكن بعد الاطلاع على المواد اللاحقة من 103 إلى 124 زيادة على القانون الخاص برئيس المجلس الشعبي البلدي يظهر أن المشرع وإن حدد الأطر العامة لتدخل البلدية إلا أنه ترك لها حرية التحرك واسعة داخلها، لكن يبقى أهم انعكاس

للاستقلالية المحدودة في الجانب المالي الذي يعد عصب تنشيط إدارة الجماعات المحلية لأن المالية المحلية تعد معيارا ومؤشرا على عمل الهيئات المنتخبة وقدرتها على تسيير شؤون المنطقة ورشادتها.

إن أشكال الرقابة التي تخضع لها الجماعات المحلية في الجزائر هو ما جعل استقلالياتها مصابة بالتشويش والتشوه وهو ما يعبر عن العلاقة العمودية بين الدولة والجماعات المحلية والتي جعلت الدولة وصيا وليست مجرد مطلع على أعمالها.

هذا وإن أبرز إشكال يعترض دور الجماعات المحلية في الجزائر ومشاركتها في النهوض بالواقع التنموي للمجتمع هو مشكل الاستقلالية النسبية، لذلك فقد أصبح من الضروري الفصل بين الاختصاصات المركزية واللامركزية والقضاء على حالة الخلط بين اختصاصات الدولة واختصاص الجماعات المحلية والتفريق بين التسيير والمراقبة، المداولة والتنفيذ من جهة والتحديد بدقة حدود الوصاية التي تقتصر رقابتها في مدى مطابقة القوانين من عدمها وليس في مدى مناسبة المداولات أو اقتراح المشاريع والمصادقة عليها¹¹.

إن أساليب التفكير والتخطيط التي تعنى بصنع السياسات العامة وتنفيذ كل ما ينبثق عنها من برامج ومشاريع مازالت تعتمد المنهج المركزي للتدخل في التنمية، وفي هذا السياق فإن نمط العلاقة بين مختلف فواعل التنمية هو نمط مبني على نظم إدارية تعتمد منهج التدخل المتسلسل من أعلى إلى أسفل، كما أن معظم الجهود الموجهة نحو التنسيق وتحقيق التوافق والمشاركة هي جهود حكومة بالاستجابة لهاجس الاستفادة القصوى من الأرصدة المالية أكثر من أي اعتبار¹²، لذلك لم تتعد قدرة مناهج التدخل من الأعلى إلى أسفل تحقيق خطوات شكلية أو جزئية وظيفية على طريق المشاركة الحقيقية في المجتمع ذلك أن التحدي الجوهرى يكمن في كيفية خلق ثقافة تنمية تعزز المشاركة بصورة تدريجية ومنظمة حتى تترسخ قواعدها وتتمأسس أساليب ممارستها، وإذا لم يتم ذلك فسيظل مجهود المجتمع يراوح مكانه عند حدود المشكلة الجزئية أو الشكلية أو الظرفية بكل ما يعتري ذلك من مظاهر الاحتقان وربما انتكاس المبادرات التنموية.

هذا إضافة إلى أن الرهانات كافة تدور حول الحوار الديمقراطي بين مختلف الفاعلين المحليين باعتباره أن العمل المشترك والبناء بين هؤلاء الفاعلين في التنمية المحلية يفرض توازنا نسبيا للقوى والمعارف واحترام الآخر والاعتراف بقدراته وشرعية عمله¹³.

الخاتمة :

إن إشكالية إصلاح الجماعات المحلية كمؤسسات قاعدية للدولة يفرض تحقيق نوع من التقسيم للصلاحيات وذلك في إطار منهجية قائمة على توازن الأدوار في ظل العملية التنموية، وذلك بتضمنها إصلاحا شاملا يراعي في كل جوانبه توفير عنصر التمكين للجماعات المحلية.

ليبقى القول أن عملية الإصلاح لا بد أن يصاحبها تغيير في السلوكيات، لأن هذه الإصلاحات التنظيمية البنوية وعلى أهميتها ليس مؤكدا أنها ستؤدي إلى إصلاح السلوكيات فكما يقول: "ميشال كروزيه" "لا يمكن تغيير

المجتمع بمراسيم" ، وذلك راجع إلى أن الأفراد والجماعات يقفون من الأفكار الإصلاحية مواقف متباينة ومتعددة، فينظر كل منهم إلى الإصلاح ويتعامل معه بالتشجيع أو العرقلة، انطلاقا من استعداداته الذهنية والمعرفية وبالانطلاق بوجه خاص من موقعه في المنظومة الإدارية، لأن المواقع تقابلها مصالح والانتماء يقابله كيفية إدراكهم للواقع¹⁴. ومنه ترتبط الديمقراطية بمفهومها العملي وتعتبر إحدى الدعائم الرئيسية لتحقيق تنمية مستدامة تتماشى مع تطلعات الشعوب واحتياجاتها، ولكي تؤدي العملية الديمقراطية ومؤسساتها دورها كاملا في التنمية، لا بد أن تستند في أطرها وأسسها وبرامجها ومعالجاتها إلى رؤية المجتمع المحلي وتعريفه لأولوياته وكيفية التعامل معها.

قائمة المراجع :

- 1 - الإعلان العالمي حول اللامركزية و الحكم المحلي، الاتحاد الدول للسلطات المحلية ، تورنتو 1995 .
- 2 - خالد. سمارة الزغي، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفاءتها - دراسة مقارنة - ، الإسكندرية: منشأة المعرفة، 1984.
- 3 - محمد. خداوي، "السياسة العامة كآلية للتنمية المحلية"(ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول السياسة العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 26. 27 افريل 2007).
- 4 - محمد. عبد الفتاح محمد، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002.
- 5 - MULLER Pierre, Les politiques publiques, Paris: Presses Universitaires de France, 4ème édition, 2000.
- 6 - حسن. ابشر الطيب، "تحليل السياسات العامة"، مجلة الإداري، معهد الإدارة العامة، مسقط، العدد 56، 1994.
- 7 - voir plus. Muller p, les politique publique, 4eme édition, 2000.
- 8 - رحيمة .حوا لف، "دور البلديات في رفع المستوى الصحي للسكان وتحقيق التنمية عرض للتجربة الجزائرية"، مؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحرين للمؤتمرات، البحرين، 2006 .
- 9 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12. 07، الجريدة الرسمية ، العدد 12، 21 فبراير 2012، المتضمن قانون الولاية.
- 10 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11. 10، الجريدة الرسمية، العدد 35 ، 20 يونيو 2011، المتضمن قانون البلدية.
- 11 - دريوش. مصطفى، "الجماعات المحلية بين القانون والممارسة"، مجلة النائب، المجلس الشعبي الوطني الجزائري، العدد الأول، 2003.
- 12 - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا -الاسكوا-، دليل تعزيز المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في عمليات السياسة العامة ، نيويورك: 2009.

- 13 - كاترين. فورييه، حاتم. سليمان مترجما، إدارة المدن بمشاركة سكانه، بيروت: دار الفراي، ط1، 2003.
- 14 - صالح. بلحاج، "إصلاح الدولة: مكانة التجربة الجزائرية من التجارب الأجنبية"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 01، سبتمبر 2011 .